

التقدم نحو حظر جميع العقوبات البدنية للأطفال في شمال أفريقيا

لماذا تحظر العقوبة البدنية؟

كل شخص له الحق في الحماية من التعرض للضرب أو الأذى، بغض النظر عن الظروف. والأطفال - أصغر أفراد المجتمع وأضعفهم - يكافحون بشكل خاص من أجل التمتع بهذا الحق. وفي العديد من المجتمعات يسود اعتقاد واسع النطاق بأن العقوبة الجسدية وغيرها من العقوبات المهينة للأطفال جزء ضروري من "التأديب" أو "التعليم". وغالبا ما تتعمق جذور هذا الاعتقاد في الثقافة والتقاليد أو الدين، إذ تسيء بعض الجماعات الدينية استخدام توجيهاتهم و مقروءاتهم لتبرير استخدام تلك العقوبات. **ولكن الأطفال بشرٌ بذواتهم،** ولهم ما للكبار من حماية حقوق الانسان. اعداد متزايدة من الجماعات الدينية والزعامات يؤيدون هذا النهج ويؤكدون ان العقاب البدني لا يتوافق مع المبادئ العالمية والدينية لاحترام ادمية الطفل، كما لا يتجانس مع الرحمة الانسانية ولا مع المساواة والعدالة.

كما أن حظر العقوبة البدنية أمر بالغ الأهمية في استيفاء حقوق الطفل في **الصحة والتنمية والتعليم**. وقد ارتبط التعرض للعقوبة البدنية بنتائج سيئة في مجالي الصحة النفسية والتعليم (بما في ذلك الحصول على درجات دراسية ضعيفة وكذلك التوقف عن الدراسة)، كما ارتبط بنمو النزعة العدوانية والسلوك المعادي للمجتمع، وزيادة خطر التعرض لعنف الشريك الحميم أو ازدياد التعرض للادي الجسماني عند الكبر. هذا النهج يدمر العلاقات العائلية وبدل ان يعلم الاطفال التصرفات الصحيحة، يعلمهم ان العنف هو طريقة مقبولة لحل النزاعات.

إن إيجاد أفريقيا الصالحة للأطفال لا يمكن تحقيقه في بيئة تتغاضى فيها بعض قوانيننا وممارساتنا عن العنف ضد الأطفال.

ينيام داويت مزور، رئيس لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق ورفاه الطفل؛ والرئيس السابق للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل

إن حظر جميع أشكال العقاب البدني، باعتباره استراتيجية رئيسية في الحد من العنف في الأسر والمجتمعات ومنع وقوعه، يعتبر خطوة جادة في العمل من أجل تحقيق **خطة التنمية المستدامة العالمية لعام 2030**، ولا سيما تحقيق الهدف رقم 16.2 - وهو إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال - وكذلك الأهداف المتعلقة بالصحة، والرفاهية، والتعليم الجيد. وأحد المؤشرات التي اعتمدها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق **الهدف رقم 16.2** يقرباً أهمية القضاء على العقاب البدني من أجل إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال: " النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عام واحد و 17 عاماً الذين عانوا من أي عقاب بدني و / أو عدوان نفسي من قبل مقدمي الرعاية في الشهر الماضي " (المؤشر 16.2.1، ترجمة غير رسمية).



وقد أوضحت اللجنة الأفريقية وغيرها من هيئات حقوق الإنسان توضيحاً بيّناً أنه ينبغي حظر جميع أشكال العقاب البدني للأطفال وإزالتها، بما في ذلك ما يحدث منها داخل الأسرة. هذه اللجنة كثيراً ما تقصي تقدم الدول في منع ومحو العقاب البدني ، وقد قدمت حتى الآن توصياتها بالتحظر إلى مصر والسودان (انظر الجدول أدناه) فضلاً عن 16 دولة أفريقية أخرى.

وفي إطار خطة أفريقيا للطفولة 2040: تبني أفريقيا الصالحة للأطفال، التي تم اعتمادها في الدورة العادية الثامنة والعشرين للجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق ورفاه الطفل في بانجول عام 2016، التزمت الدول بضمـان **” حماية كل طفل من العنف والاستغلال والإهمال والإساءة ”** وينطوي تحت ذلك أنه بحلول عام 2040، لن يتعرض أي طفل للعقاب البدني (التطلع رقم 7).

مقتطفات من توصيات لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق ورفاه الطفل المتعلقة بحظر جميع أشكال العقاب البدني

الدولة	التوصية
مصر	نوفمبر/ تشرين الثاني 2009، الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأول، التوصية رقم 10
السودان	ديسمبر/ كانون الأول 2014، الملاحظات الختامية على التقرير الأول، الفقرة 23
	” العقوبة البدنية - تلاحظ اللجنة أن هناك بعض المقاومة لإنهاء هذه الممارسة، وتوصي الدولة الطرف باتخاذ التدابير اللازمة لإلغاء هذه الممارسة“. (ترجمة غير رسمية)
	” توصي اللجنة الدولة الطرف بأن تحظر العقاب البدني في جميع البيئات؛ وأن تتخذ الإجراءات لمعاقبة مرتكبي العنف ضد الأطفال على نحو فعال؛ وإدخال آليات تأديب غير عنيفة في المدارس وتوعية المجتمع بالأبوة والأمومة الإيجابية“. (ترجمة غير رسمية)

التقدم نحو الحظر

وعلى الصعيد العالمي، تتسارع عجلة التقدم نحو حظر جميع أشكال العقاب البدني: فإلى الآن حظرت 53 دولة العقاب البدني في جميع البيئات، بما في ذلك داخل المنازل، والتزمت 55 دولة أخرى بأن تفعل ذلك. وفي شمال أفريقيا، حققت دولة واحدة (تونس) حظراً في جميع البيئات، وهناك دولتان أخريان (الجزائر والمغرب) أعلنتا عن التزامهما بحظر قانوني كامل.

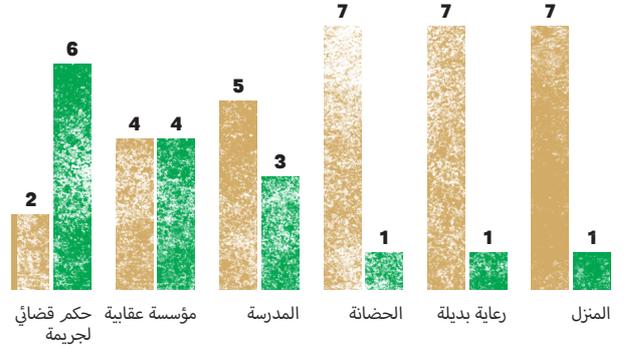
و العقوبات البدنية محظورة الآن في جميع المدارس في دولتين في شمال أفريقيا (الجزائر وليبيا) وفي المؤسسات العقابية في دولتين (هما مصر والمغرب). وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن القانون في ثمان دول في شمال أفريقيا لا يوفر الحماية الكاملة للأطفال من العقاب البدني في أماكن الرعاية النهارية والرعاية البديلة، وفي دولتين (ليبيا وموريتانيا) لا يزال الأطفال المدانون بارتكاب جريمة جنائية يتعرضون للعقاب البدني.

تطور الطفل الكامل
والممتناغم يتطلب منع و
محو كل اشكال العنف
ضد الاطفال. بما فيها
العقاب البدني.

إيساتو صديق، عضو والرئيس
السابق للجنة الأفريقية لخبراء
حقوق ورعاية الأطفال

عدد الدول في شمال افريقيا التي تمنع العقاب البدني بالقانون

● منعا باتا
● لا يمنع منعا باتا



كل أشكال العقاب البدني يحمل رسالة ضارة وخطيرة بأن القوة فوق القانون، اذ يجيز الإضرار بشخص ما إذا كان أصغر أو أقل قوة. فالعقاب البدني يمنع الطفل من تعلم كيفية حل النزاع بطرق فعالة وإنسانية. قد يكون ذلك أحد الأسباب التي تحول دون حل الصراعات العديدة في قارتنا؟

السيدة فاطمة زهراء سيبا دلّاج، عضو

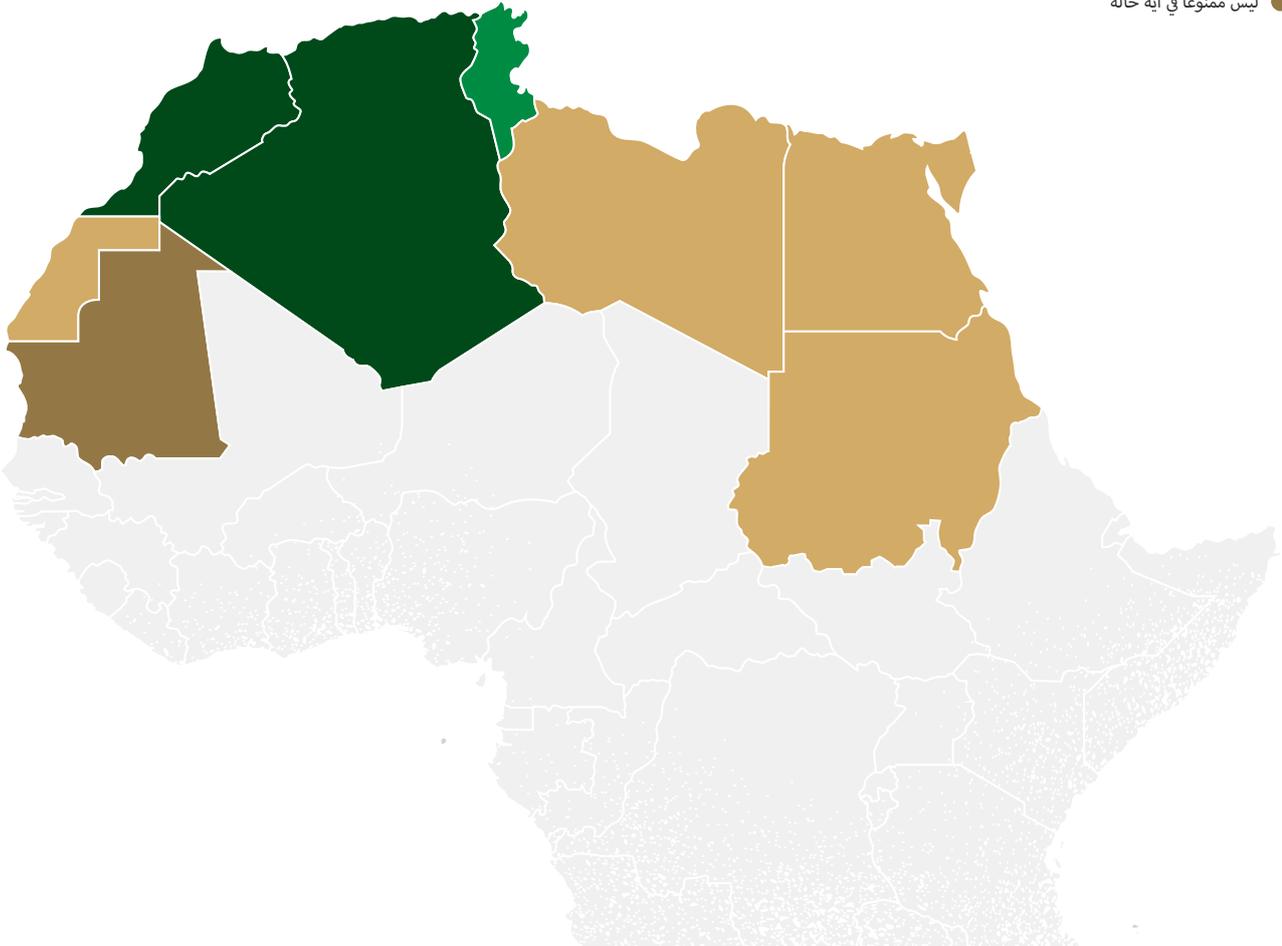
لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق

ورفاه الطفل، 2010-2015؛ ورئيس

المجلس الوطني للأسرة والمرأة، الجزائر

منع العقاب البدني في شمال افريقيا

● ممنوع في كل الحالات
● الحكومة متعهدّة بالمنع
● ممنوع في بعض الاحوال
● ليس ممنوعا في اية حالة



فرص تحقيق الحظر في شمال أفريقيا

إن الرأي الراسخ بأن العقاب العنيف بدرجة ما أمر ضروري بل واجب في تربية الأطفال يعني أنه لن يعتبر عملاً مسيئاً أو عنيفاً ما لم يتجاوز درجة معينة من الشدة. ويتحقق الإصلاح القانوني نحو حظر العقاب البدني عندما يلغى صراحة أو تعدّل جميع أوجه الدفاع القانوني عن استخدامه (والتي تسمح بالتقويم "المعتدل" أو العقوبة "المعقولة" أو ما شابه ذلك)، ويصدر التشريع رسالة واضحة مفادها أن العقوبة البدنية، أيا كان مستوى شدتها وبصرف النظر عن الأثر المنظور لها من حيث "الادي" أو "العاهة الناتجة"، محظورة في جميع البيئات، بما في ذلك المنزل.

ويوجز الجدول التالي التقدم المحرز في كل دولة من دول شمال أفريقيا وما بقي ويتعين القيام به لتحقيق الحظر، ولتحديد الفرص العاجلة لإدخال تشريعات الحظر. نحن نرحب بمعلومات عن فرص التحرك، فضلا عن التعليقات والتحديثات: وعنوان بريدنا الإلكتروني هو: info@endcorporalpunishment.org

أكثر أشكال العنف ضد الأطفال شيوعاً

العقاب البدني هو أكثر أنواع العنف الذي يتعرض له الأطفال في جميع أنحاء العالم. وفي دراسة نشرتها اليونيسف عام 2014 تظهر البيانات المأخوذة من 62 بلداً أن 80% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و 14 سنة في شتى أنحاء العالم قد أصابهم نوع من أنواع "التأديب" العنيف (العقاب البدني و / أو العدوان النفسي) في منازلهم في غضون الشهر السابق لجمع تلك البيانات. وفي شمال أفريقيا، يصل هذا الرقم إلى 93% في كل من تونس ومصر. كما أن مستويات العقوبة الجسدية الشديدة في شمال أفريقيا (أي التي تصيب الطفل في رأسه أو أذانه أو وجهه أو الضرب المبرح المتكرر) من بين أعلى المعدلات إذ تبلغ في المتوسط أكثر من ربع الأطفال (وتصل إلى 43% في مصر) بينما المعدل العالمي 17%. ولمزيد من المعلومات والمراجع الكاملة، يرجى زيارة موقعنا: www.endcorporalpunishment.org

المطلوب اتخاذ خطوات عملية

إن مفتاح الموقف التحول السريع من المناقشة إلى العمل. فأصدار القوانين ذات الصلة أو مراجعتها (على سبيل المثال مايتناول منها الأطفال والعنف المنزلي أو قضاء الأحداث أو التعليم) يوجد فرصاً للحظر لا ينبغي أن تهدر. ويمكن استخدام الاهتمام الوطني بالعقاب البدني (من خلال المشاورات الحكومية، والبحوث الجديدة، والتقارير الإعلامية، وما إلى ذلك) لتسليط الضوء على المقترحات المتعلقة بإصلاح القوانين. وتذكروا أنه ليس من الضروري التشاور حول هذه المسألة، كما أنه ليس هناك ما يبرر انتظار تغير الاتجاهات العامة - فالأطفال لهم الحق الفوري في الحماية!

والهدف النهائي هو تحويل الاتجاهات والسلوكيات بحيث لا تعتبر أشكال العقوبة البدنية وغيرها من أشكال العقوبة أمراً مقبولاً في تربية الأطفال أو التعليم. ولذلك يجب أن يقترن الحظر في القانون بتدابير مناسبة لزيادة الوعي بالقانون وتشجيع أشكال التأديب الإيجابية وغير العنيفة. إن هذا النهج ذي الشقين، الذي ثبتت فعاليته في تغيير المواقف والمعايير الاجتماعية حول العقاب البدني في تربية الأطفال، هو السبيل الوحيد لتحقيق حق الأطفال في الحماية في نص القانون وفي تطبيقه. لمزيد من المعلومات حول تنفيذ الحظر القانوني لمصلحة الطفل، اتصلوا بنا على info@endcorporalpunishment.org

لا يحق لأي شخص، - وبالاحري
لحكومة اية دولة - ايقاع العنف
الجسدي علي الافراد. حق مثل
هذا يوازي ايدانا بتبني الحكومة
للتعديب تحت اسم الدستور
(لحقوق الفرد والمجتمع) و يتعارض
مع جوهر ميثاق حقوق الانسان.

الهيئة الافريقية لحقوق الفرد و المجتمع.

(2003)، كريتيس فرانسيس ديار ضد السودان،.

236/2000. الجلسة 33 العادية. النيجر



الدول التي التزمت بحظر جميع أشكال العقاب البدني

الدولة	العقاب البدني غير محظور حتماً كاملاً	فرص الإصلاح القانوني والتقدم نحو الحظر	التحرك العاجل المطلوب من أجل تحقيق الحظر الكامل
الجزائر	في المنازل والرعاية البديلة، الرعاية النهارية، النظم الجنائية	والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية ومدونة تنظيم المؤسسات العقابية قيد الاستعراض؛ وافقت الحكومة في عام 2012 على توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحظرها وفي عام 2017 قبلت جزئياً توصية مماثلة، "مشيرة إلى" الجزء من التوصية التي تنص على "في جميع الظروف"	صياغة وإصدار تشريعات تحظر جميع أشكال العقاب البدني حتماً ووضوحاً
المغرب	في المنازل والرعاية البديلة والرعاية النهارية والمدارس	وتتقيد قانون الإجراءات الجنائية والقانون الجنائي؛ مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة يجري مناقشته؛ وقبلت الحكومة توصيات الاستعراض الدوري الشامل للحظر في عامي 2012 و 2017	صياغة وإصدار تشريعات تحظر جميع أشكال العقاب البدني حتماً ووضوحاً

دول بدون التزام واضح بالإصلاح القانوني

مصر	في المنازل والرعاية البديلة والرعاية النهارية والمدارس	لا توجد مقترحات أو فرص معروفة حالياً لحظر العقاب البدني	صياغة وإصدار تشريعات تحظر جميع أشكال العقاب البدني حتماً ووضوحاً وإلغاء جميع التشريعات التي تدافع عن استخدامها في تربية الأطفال أو تسمح بذلك
ليبيا	في المنازل والرعاية البديلة، والرعاية النهارية، النظم الجنائية	تجري مناقشة مشروع قانون قضاء الأحداث، ومراجعة صياغة الدستور الجديد والقوانين التي تسمح بالجلد؛ لا توجد مقترحات معروفة لحظر العقاب البدني؛ رفضت الحكومة توصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام 2012 بالحظر	صياغة وإصدار تشريعات تحظر جميع أشكال العقاب البدني حتماً ووضوحاً وإلغاء جميع التشريعات التي تدافع عن استخدامها في تربية الأطفال أو تسمح بذلك أو جعلها عقوبة عن جرم ما
موريتانيا	في المنازل والرعاية البديلة، والرعاية النهارية، والمدارس والنظم الجنائية	لم تقبل الحكومة توصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام 2010 بالحظر ولكنها ذكرت أنها ستدرج الحظر في مشروع قانون حماية الطفل الجاري مناقشته	سن قانون حماية الطفل لحظر جميع أشكال العقاب البدني
السودان	في المنازل والرعاية البديلة، والرعاية النهارية، والمدارس والنظم الجنائية	تجري صياغة الدستور الدائم؛ وصياغة القواعد بموجب قانون الطفل لعام 2010؛ وتجري مناقشة قوانين الطفل المحلية في ولايات النيل الأزرق وشمال دارفور والجزيرة؛ رفضت الحكومة توصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام 2016 بالحظر	صياغة وإصدار تشريعات تحظر جميع أشكال العقاب البدني حتماً ووضوحاً وإلغاء جميع التشريعات التي تدافع عن استخدامها في تربية الأطفال أو تسمح بذلك أو جعلها عقوبة عن جرم ما
الصحراء الغربية	في المنازل والرعاية البديلة، والرعاية النهارية، والمدارس والنظم الجنائية	لا توجد فرص أو اقتراحات معروفة حالياً للحظر	صياغة وإصدار تشريعات تحظر جميع أشكال العقاب البدني حتماً ووضوحاً



إن منظمة إنقاذ الطفولة ملتزمة بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال بما في ذلك العقاب الجسدي والمهين، وتعمل على حظرها وإزالتها على الصعيد العالمي.

www.savethechildren.net



Global Initiative to
End All Corporal Punishment
of Children

وتعمل المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقاب البدني للأطفال مع الحكومات وغيرها من الهيئات من أجل حظر العقاب البدني والقضاء عليه.

www.endcorporalpunishment.org